الجملة الفعلية في تفسير البحر المحيط، دراسة نحوية

فراس عصام السامرائي

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على أسس الجملة الفعلية في النحو العربي مصطلحا ومفهوما، ومن ثم بيان تطبيق ذلك عند أبي حيان الأندلسي من خلال تفسيره البحر المحيط بتناول مجموعة من القضايا التي وردت فيه.

الأسئلة التي يجيب عنها البحث:

- ما مفهوم الجملة الفعلية عند النحاة؟
- كيف نظر أبو حيان إلى الجملة الفعلية في القرآن الكريم؟
- ما الآراء التي تبناها أبو حيان في النظر إلى الجملة الفعلية في القرآن الكريم؟

منهج البحث:

يتبع البحث منهج الاستقراء والوصف والتحليل.

أدوات البحث:

الأداة الأولى والأساس هي البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي وكتبه النحوية كارتشاف الضرب من لسان العرب والتذييل والتكميل، بالإضافة إلى المصادر النحوية وكتب التفسير.

كيفية تحليل النتائج:

يكون تحليل النتائج في هذا البحث من خلال مقارنة الآراء التي تبناها أبو حيان في نظرته إلى الجملة الفعلية بآراء النحاة قبله، فنراه يوافقهم في أبواب ويخالفهم في أخرى؛ ليتفرد في بعض الأحيان برأيه الحاص، أو يتبع جمهور النحوين مخالفا من خالفهم.

أولا- الجملة الفعلية، مفهوم وحدود وشروط

إنَّ النحاة الأوائل لم يبوبوا للجمل بشكل مستقل في كتبهم النحوية، بل لمكونات هذه الجمل كالمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل والمفعول به... . إلا أن كتب المتقدمين منهم لاتخلو من مصطلح الجملة الفعلية، ولكن بإشارات مقتضبة غير مستقلة بأبواب محددة كذلك. ونجد أول إشارة إلى طبيعة تركيب هذه النوع المهم من الجمل في الكلام العربي عند ابن السراج في قوله: "والجمل المفيدة على ضربين: إما فعل وفاعل، وإما مبتدأ وخبر، أما الجملة التي هي مركبة من فعل وفاعل فنحو قولك: زيد ضربته، وعمرو لقيت أخاه، وبكر قام أبوه... "١، وهو يقصد هنا تلك الجمل التي جاءت بعد المبتدأ لا الجملة بأسرها في ما ضرب من أمثلة.

ولعل أول من أشار إلى أن الجملة الفعلية هي التي تصدر بفعل هو ابن يعيش في قوله: " كما سمّيت الجَملةَ الأوُلَى فعليةً؛ لأنّ الجزءَ الأوّلَ فعلٌ"٢ وبالتأكيد فإنَّ هذا الفعل لابد أن يُسند إلى من قام به وهو ما يسمى بالفاعل. والواقع التركيبي للجملة الفعلية يقتضي أن يكون المقصد من (التي صدرها فعل) الإسناد؛ وأما ما يتقدم على الفعل من فضلة الكلام أو الحروف فلا عبرة له في هذا التركيب.٣

وواضح من كلام ابن السراج أن الجملة الفعلية ما تألف من فعل وفاعل، وأعتقد أن هذا الترتيب ملزم؛ ليكون لدينا جملة فعلية متباينة عن الجملة الاسمية، وهو ما ذهب إليه البصريون، وسنوضحه

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

من خلال أحكام الفاعل تاليا.٤

وهذا الارتباط بين الفعل والفاعل في تكوين الجملة الفعلية يقتضي شروطا وأحكاما ذكرها النحاة في كتبهم على شكل أبواب مستقلة من مثل: (باب الفاعل، أو المرفوعات: ومن ضمنها الفاعل)، أو على شكل أحكام متفرقة هنا وهناك عند حديثهم عن آية أو شاهد شعري، ولابد لنا من الوقوف على هذه الشروط والأحكام؛ لنتبين بعدها مدى مراعاتها عند أبي حيان في تناوله للجملة الفعلية في تفسيره.

- الفعل:

ليس من نافلة القول الحديث عن الفعل الذي يعتبر المكوّن الأول في الجملة الفعلية- ولو بشكل مختصر؛لاتضاح المقصود منه-، يقول سيبويه: "وأما الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع."٥ ، وواضح من تعريف سيبويه أنَّ هناك حدثا وزمنا ليكون لدينا فعل، والفعل منقسم على أنواع ثلاث وفق زمنه؛ فهو إما ماض، أو مضارع، أو مستقبل (أمر).٦

- الفاعل

وهذا الفعل لابد له من فاعل أو مُحْدِث، إن كان مصوغا له، أي مبنيا للفعل، أو نائب فاعل إن كان مصوغا للمفعول، ويرتبط هذان الركنان ارتباطا وثيقا لتكوين الجملة الفعلية؛ حتى إننا نجد ابن جني يعبر عن هذا الارتباط بقوله: " وضمير الفاعل قد أجري في كثير من أحكامه من الفعل مجرى بعض أجزاء الكلمة من الكلمة، وذلك لشدة اتصال الفعل بالفاعل"٧ واستدل على شدة هذا الاتصال بأربعة أدلة نقلها عن أبي علي الفارسي، وخمسة أضافها هو إليها، تُراجع في موضعها من الكتاب.٨

وللفاعل تعريف في كتب النحاة وشروط وضوابط لينتظم في الجملة الفعلية مع فعله، ولم يكن تعريفه متضحا تمام الاتضاح عند سيبويه، إلا إشارات إليه وإلى ضوابطه. ومن ثم لو انتقلنا إلى المبرد سنجده يربط تعريف الفاعل بحكمه الإعرابي؛ إذ يقول: " وَهُوَ رَفْع وَذَلِكَ قَوْلك قَامَ عبدُ اللَّه وَجلسَ زيدٌ"٩، ونجد حدود هذا التعريف واضحة عند ابن جني في قوله عن الفاعل أنه: "كل اسْم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذَلِك الْفِعْل إِلَى ذَلِك الاسْم وَهُوَ مَرْفُوع بِفِعْلِهِ وَحَقِيقَة رفْعه بِإِسْنَاد الْفِعْل إِلَيْهِ"١٠وهو بذلك بين أن الفاعل اسم يأتي بعد فعله، وقد أسند إليه ذلك الفعل، وهو مرفوع به بسبب ذلك الإسناد. وأعتقد أن هذا التعريف أجود ما قيل عن تعريف الفاعل.

بقي أن نعرّج على أحكام خاصة له ذكرت في كتب النحاة، ولا أقصد أن هذه الأحكام منفصلة عن سياق تركيبه مع الفعل حتما، منها ما نجده في تعريفه ككونه مرفوعا مسندا إليه الفعل، ومنها ما نجده مفرقا في كتبهم مثل:

- أن يكون اسما
- أن يأتي بعد فعله ولا يتقدم عليه.
- المطابقة جنسا لا عددا.١١

- المفعول به:

وهو ما يقع عليه فعل الفاعل، وذلك في الأفعال المتعدية.

ثانيا- بعض من تطبيقات الجملة الفعلية في البحر المحيط:

تحديد الفاعل والمفعول عند اللبس، وإقامة الظاهر مقام المضمر

قال تعالى:﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢]

أجاز أبو حيان في هذه الجملة الفعلية (فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى) أن يكون ما بعد الفعل من الاسمين فاعلا ومفعولا، أو مفعولا وفاعلا على الترتيب. وعلى الرغم من أن الاسمين مقصورين، والمنطق النحوي في مثل هذه الحالة يرى أن يكون المتقدم فاعلا وما بعده مفعولا، إلا أن اللبس مأمون في مثل هذه الحالة، ولكل حال معنى.

كما أن القرآن أظهر الفاعل هنا، وهناك ما تقدم ليدل عليه قبله (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا)؛ ولو كان ذلك: "لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ أَضْمَرَ الْمَفْعُولَ؛ لِيَكُونَ عَائِدًا عَلَى (إِحْدَاهُمَا) الْفَاعِلِ بتضل، وَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ: (الْأُخْرَى)، هُوَ الْفَاعِلُ، فَكَانَ يَكُونُ التَّرْكِيبُ: فَتُذَكِّرَهَا الْأُخْرَى."١٢

وقد جاء التركيب القرآني بذكر اسمين مقصورين بعد الفاعل كما أسلفنا ليكون: "إِحْدَاهُمَا، فاعل تذكر، والأخرى هُوَ الْمَفْعُولُ، وَيُرَادُ بِهِ الضَّالَّةُ، لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الِاسْمَيْنِ مَقْصُورٌ، فَالسَّابِقُ هُوَ الْفَاعِلُ"١٣، وفق المنطق النحوي.

إلا أن أبا حيان يجيز العكس بكون: "(إِحْدَاهُمَا)، مَفْعُولًا، وَالْفَاعِلُ هُوَ الْأُخْرَى لِزَوَالِ اللَّبْسِ، إِذْ مَعْلُومٌ أَنَّ الْمُذَكِّرَةَ لَيْسَتِ النَّاسِيَةَ، فَجَازَ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْمَفْعُولُ وَيَتَأَخَّرَ الْفَاعِلُ، فَيَكُونُ نَحْوُ: كَسَرَ الْعَصَا

مُوسَى"١٤

وهنا كذلك سيكون وضع الظاهر موضع المضمر (المفعول)؛ وسيتعين أن يكون الفاعل (الْأُخْرَى) أي: (فتذكرها الأخرى).

ولو نظرنا إلى رأي أبي حيان في هذه الجملة لوجدناه يصب في المعنى المترتب من تركيبها؛ فلولا تجويز الوجهين في الاسمين لما فهم معنى أن التذكير يقع من الناسية منهما كما تبين من إقامة الظاهر مقام المضمر في الجملة، وهذه فطنة منه رحمه الله في النظر إلى الجملة القرآنية. ولم أجد من النحاة والمفسرين من تناول هذه الآية بهذه الطريقة إلا العكبري قبل أبي حيان.١٥

تحديد الفاعل عند وضوحه أولى من التقدير

قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ [الأنفال: ٥٠]

رجح أبو حيان أن يكون فاعل (يَتَوَفَّى) هو (الْمَلَائِكَةُ)، وتذكير الفعل لوجود الفاصل بين الفاعل -المؤنث المجازي-، وفعله، وهو ماقدمه الزمخشري، وذهب إليه النحاس ضمنا عندما وصف جملة (يَضْرِبُونَ) بأنها حال.١٦

وذكر أبو حيان أن ابن عطية ضعفه بسبب ما بعده (يَضْرِبُونَ) لسقوط الواو قبلها لتكون حالية، ورده أبو حيان لوروده في كتاب الله وكلام العرب، والحق أن ابن عطية نقل هذا التضعيف ولم يقل به.١٧

وذكر أن هناك من يجيز أن يكون الفاعل ضمير يعود على لفظ الجلالة (الله)؛ وعليه يكون (الْمَلَائِكَةُ) مبتدأ خبره (يَضْرِبُونَ) والجملة حالية، وقد أجازه الزمخشري، وجوز العكبري والمنتجب الهمذاني الوجهين.١٨

ولا أراه قريبا مما رجحه أبو حيان؛ بسبب التقدير مع وجود ما يحل محله، فضلا عن تمام معنى الجملة الفعلية ووضوحها تركيبا ودلالة.

لاتقوم الجملة مقام الفاعل

يأتي الفاعل اسما صريحا كقولنا: (ضربَ زيدٌ خالدًا) أو مقدرا بالاسم كما في تأويل الحروف المصدرية (مَا، وَأَن الْخَفِيفَة، وَأَن الثَّقِيلَة) الداخلة على الفعل نحو: (يعجبني أن تقوم) أي: قيامك. وهو مذهب المبرد وأبي علي الفارسي وجمهور البصريين.١٩

وذهب هشام، وثعلب، وجماعة من الكوفيين، إلى جواز إسناد الفعل إلى الجملة مطلقا، مستدلين بقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾ [يوسف: ٣٥]، وقوله تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ﴾[طه: ١٢٨]. وذهب الفراء، وجماعة: إلى جواز ذلك بشرط أن يكون الفعل قلبيًا. ٢٠

وما دفع البصريين إلى ذلك، أن الفاعل يضمر (يكنى عنه) والجمل لا تضمر، كما أن الفاعل يثنى ويجمع والجمل ليست كذلك٢١، ولا فرق في ذلك بين الفعل ونائب الفاعل في قضية الإسناد، فلا يسند فعل مبني للمفعول إلى جملة على أنها نائبة عن الفاعل، وأما ما أورده الفريق الآخر ففيه تفصيل نتناوله من خلال الآيات التي وردت في البحر المحيط.

١- قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَنَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ [الأعراف: ١٠٠]

قدم أبو حيان في فاعل (يهد) أن يكون ضميرا عائدا على لفظ الجلالة (الله) ، ويؤيد ذلك قراءة (نهد)، أو يكون الضمير عائدا على ما يفهم من سياق الجملة: (أَوَلَمْ يَهْدِ مَا جَرَى لِلْأُمَمِ السَّالِفَةِ أَهْلِ الْقُرَى وَغَيْرِهِمْ) وعلى هذين التقدرين يكون (أَنْ لَوْ نَشَاءُ) وما بعده في محل نصب مفعول للفعل (يهد)، أي: "أو لم يُبَيِّنِ اللهُ أَوْ مَا سَبَقَ مِنْ قصص الْقُرَى وَمَآل أَمْرِهِمْ لِلْوَارِثِينَ إِصَابَتَنَا إِيَّاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ لَوْ شِئْنَا ذلك أي علمهم بإصابتنا أَوْ قُدْرَتَنَا عَلَى إِصَابَتِنَا إِيَّاهُمْ، وَالْمَعْنَى إِنَّكُمْ مُذْنِبُونَ لَهُمْ وَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا حَلَّ بِهِمْ أَفَمَا تَحْذَرُونَ أَنْ يَحِلَّ بِكُمْ مَا حَلَّ بِهِمْ فَذَلِكَ لَيْسَ بِمُمْتَنِعٍ عَلَيْنَا لَوْ شِئْنَا".٢٢

ثم ذكر وجها آخر يقضي بكون الفاعل (أَنْ لَوْ نَشَاءُ)، أي المصدر المنسبك من جواب (لو)، والتقدير يكون: "علمهم بإصابتنا، أَوْ قُدْرَتنَا عَلَى إِصَابَتِنَا إِيَّاهُمْ"٢٣

٢- قال تعالى:﴿وَسَكَنْتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ الْأَمْثَالَ﴾ [إبراهيم: ٤٥].

ويرى أبو حيان هنا أن الفاعل مضمر دل عليه الكلام مقدرا بـ (هو) أي حالهم؛ فلا يمكن أن يكون (كيف) فاعلا؛ فهو إما شرط أو استفهام، وفي كلا الحالتين لا يعمل فيما قبله.٢٤

٣- قال تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾[يوسف: ٣٥]

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

وهنا أيضا يرى أبو حيان أن فاعل (بدا) ضمير (هو) دلَّ عليه المعنى، وقد ذهب مجموعة من النحاة والمفسرين إلى أن مفسِّر هذا الضمير دلَّ عليه المعنى، أي: رأي أو بداء٢٥، وقد ذهب أبو حيان إلى أن مفسِّر هذا الضمير عائد على السجن المفهوم من (لَيُسْجَنَنَّ)، أَوْ (السِّجْنُ) وهو ما ذهب إليه سيبويه، وأبو علي الفارسي، وكثير من المفسرين والمعربين.٢٦

وأرى أن الرأي البصري هنا هو ما يجب اتباعه؛ كونه يبعد التشتت والتضارب في مسألة الإسناد في الجملة، فكما أسلفنا أن الإسناد لابد أن ينتج عنه فائدة، وهذا لا يكون إلا بين اسمين أو اسم وفعل فحسب.

ونجد أسلوب أبي حيان متبعا في تفسيره بشكل واضح، عند وجود المصدر المؤول بعد الفعل، فهو يرى أن المصدر المؤول هو الفاعل لا جملته كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارِهُونَ﴾[التوبة: ٥٤]

رجح أبو حيان أن يَكُونَ فَاعِلُ (مَنَعَ) قَوْلَهُ تعالى: (إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ) أَيْ: (كُفْرُهُمْ)، وذلك قائم على تأويل أن المصدرية وفعلها، وإليه ذهب المبرد، وابن السراج، والزجاج، وأجازه كثير من المعربين والمفسرين.٢٧

وعندما يجد أن لوجود الفاعل تأويلا من السياق باسم صريح فيه فإنه يجنح إليه، ومن ثَمَّ ذكر احتمال أن يكون الفاعل لفظ الجلالة، والتقدير (وَمَا مَنَعَهُمُ اللَّه) وهو ما جوزه العكبري، وَيَكُونُ (إِلَّا أَنَّهُمْ) بتقدير (إِلَّا لأَنَّهُمْ كَفَرُوا)، وَ (أَنْ تُقْبَلَ) مفعول ثان،٢٨ فهو –رحمه الله– يرى أن الفاعل إما مصدر مؤول، أو اسم صريح ليس غير، سيرا على نهج البصريين في منع أن تكون الجملة فاعلا.

الموصول بين الفاعلية والمفعولية

قال تعالى: ﴿وَيَسْتَجِيبُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ وَالْكَافِرُونَ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ [الشورى: ٢٦]

رجح أبو حيان أن الموصول في الجملة الفعلية فاعل للفعل (وَيَسْتَجِيبُ) مستدلا عليه بقوله تعالى:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾[الأنفال: ٢٤]، أو "يَبْقَى عَلَى بَابِهِ مِنَ الطَّلَبِ، أَيْ يَسْتَدْعِي الَّذِينَ آمَنُوا الْإِجَابَةَ مِنْ رَبِّهِمْ بِالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ."٢٩وذكر أن الزجاج جوّز أن الموصول في محل نصب مفعول به، والمعنى: (ويجيب الذين آمنوا وعملوا الصالحات) وقد جوّز الفراء، والأخفش، والزجاج ، والنحاس، والعكبري كلا الأمرين.٣٠

وإذا تأملنا سياق الآية لوجدنا أن الموصول في محل نصب مفعول به أولى من جعله فاعلا؛ فالآية التي قبل هذه الآية: ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾[الشورى: ٢٥] إذ نجد فيها (يَقْبَلُ -يَعْفُو - يَعْلَمُ) ثم (وَيَسْتَجِيبُ)، وأعتقد أن أبا حيان لم يرجح هذا الرأي حفاظا على منهجه في النظر إلى الجملة، فهو يرى أن يكون الظاهر وفق نسق الجملة المتعارف عليه (فعل-فاعل-مفعول...) أولى من التقدير أو التقديم والتأخير مع وجود ما يرجح ما يذهب إليه والله أعلم.

التضمين وأثره في تحديد معنى الفعل

قال تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[الأعراف: ٧٤]

رجح أبو حيان أن يكون الفعل (تَتَّخِذُونَ) متعد إلى واحد هو (قُصُورًا) على معنى (العمل) وليس التصيير أو التحويل، وهو ما ذهب إليه العكبري، وذكر أن هناك من أجاز أن يكون الفعل متعديا إلى اثنين: الأول هو المنصوب (قُصُورًا) والثاني الجار والمجرور (مِنْ سُهُولِهَا)، وهو ما جوزه العكبري.٣١

أما (بيوتا) المنصوب من الجملة الثانية فهو على الحال المقدرة؛ فلم تكن الجبال وقت النحت بيوتا، وهو ما ذكره الزمخشري في تفسيره.٣٢

وذكر أن هناك من جعل (بُيُوتًا) مفعولا ثانيا على تضمين الفعل (تَنْحِتُونَ) معنى تتخذون، وهو ما أجازه العكبري من أحد وجهين ذكرهما، ورأي آخر أنه مفعول بـ (تَنْحِتُونَ) و(الْجِبَالَ) منصوب على إسقاط حرف الجر، وهو الوجه الثاني الذي ذكره العكبري.٣٣

وما أميل إليه غير ما ذهب إليه أبو حيان؛ فهذين الفعلين (تَتَّخِذُونَ- تَنْحِتُونَ) يحتملان التضمين بكل وضوح كما هو وارد في الآراء التي ذكرها أبو حيان، والدافع وراء ذلك هو المعنى الذي سيخرج من هذا التركيب الفعلي، فلو قلنا بذلك به فإنه سيناسب المقام الذي وردت فيه هذه الجملة؛ فقد جاء قبلها تذكير بعبادة الله: ﴿وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا

قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[الأعراف: ٧٣] وهذا التذكير ليشكروا عظيم النعمة التي أنعم الله بها عليهم بجعلهم خلفاء من بعد عاد، وهو ما ورد قبل جملتنا التي نحن بصددها في الآية نفسها:﴿وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ٧٤] وكيف هي هذه الخلافة؟ وما هو مفهوم (بَوَّأَكُمْ) ليحسب من ضمن النعم؟

جواب ذلك هو ﴿تَتَّخِذُونَ مِنْ سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ [الأعراف: ٧٤] فجعلهم ومكنهم من تحويل الأرض السهلة إلى قصور عظيمة، وتحويل الجبال الصعبة إلى بيوت صالحة للسكن، وهنا تكمن القدرة التي أودعها الله فيهم، أقصد بذلك القدرة على التحويل والتصيير والتغيير، وهذا لا ينسجم إلا بجعل الفعل يتعدى إلى اثنين.ولو كان المعنى واحدا بين الفعلين لما ذكره بصيغتين مختلفتين (تَتَّخِذُونَ- تَنْحِتُونَ)، إذ العطف يغني عن هذا الاختلاف لو لم يكن هناك فرق؛ فالغاية هي بيان تلك القدرة فيهم كما أسلفنا، وعليه عاد ليذكرهم بقوله:﴿ فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[الأعراف: ٧٤]، وبرأيي، فإننا لو قلنا التعدي إلى واحد لفوتنا هذا المعنى، والله أعلم.

المنصوب بعد الفعل بين المفعولية، والظرفية، ونزع الخافض

قال تعالى: ﴿قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦]

رجح أبو حيان أن يكون المنصوب (صِرَاطَكَ) مفعولا به للفعل قبله (لَأَقْعُدَنَّ)، وذلك على تضمينه معنى يجلعه يتعدى بنفسه للمفعول، والتقدير:" لَأَلْزَمَنَّ بِقُعُودِي صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ".٣٤

وكان قبل هذا الرأي رد رأي الزجاج القاضي بجعل انتصاب (صِراطَكَ) على إسقاط حرف الجر (على) تشبيها له بقول العرب: (ضَرَبَ زَيْدٌ الظَّهْرَ وَالْبَطْنَ) أَيْ: عَلَى الظَّهْرِ وَالْبَطْنِ، معلقا عليه بقوله: "وَإِسْقَاطُ حَرْفِ الْجَرِّ لَا يَنْقَاسُ فِي مِثْلِ هَذَا لَا يُقَالُ قَعَدْتُ الْخَشَبَةَ تُرِيدُ قَعَدْتُ على الخشبة"٣٥ وإليه ذهب الفراء، والأخفش، والنحاس، وابن سيده، ومكي، وابن مالك، والقرطبي، وابن عطية، وأجازه العكبري، وأجاز ابن هشام الرأيين السابقين. ٣٦

وقد رد أبو حيان هذا الرأي تعليقا على قول ابن مالك فيه في كتابه التذييل بقوله: "وباب التضمين أوسع من تعدي الفعل إلى المختص على سبيل الظرفية بغير في."٣٧ وضعّف أن يكون منصوبا على الظرف "لِأَنَّ صِراطَكَ ظَرْفُ مَكَانٍ مُخْتَصٌّ وَكَذَلِكَ الطَّرِيقُ فَلَا يَتَعَدَّى إِلَيْهِ الْفِعْلُ إِلَّا بِوَاسِطَةٍ فِي، وَمَا جَاءَ خِلَافَ ذَلِكَ شَاذٌّ أَوْ ضَرُورَةٌ"٣٨ وأرى أن ما ذهب إليه أبو حيان هو الأقرب، وإن كان هناك كثير من النحاة من يرى أن المنصوب على نزع الخافض، إلا أن رأي أبي حيان هنا يبتعد عن كل الآراء التي احتملت الضرورة، كما أن التضمين في كتاب الله أولى من حمله على الضرورات، والله أعلم.

تقدير المفعول به؛ لئلا يتعارض مع قواعد التركيب النحوي والمعنى

قال تعالى:﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ مَنْ يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَنْ يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾[الأنعام: ٣٩]

ذكر أبو حيان أن مفعول (يَشَإِ) في الآية السابقة محذوف، والتقدير: "مَنْ يَشَأِ اللَّهُ إِضْلَالَهُ يُضْلِلْهُ وَمَنْ يَشَأْ هِدَايَتَهُ يَجْعَلْهُ"٣٩، ولم يجوّز أن يكون المتقدم (مَنْ) مفعولا به للفعل لسببين: أولهما معنوي، وثانيهما تركيبي.

فالمعنوي يقتضي -من جعل المتقدم مفعولا به- تعاندا بين المشيئتين، أي فساد المعنى.

ولو كان هناك افتراض لتقدير مضاف محذوف للتخلص من هذا التعاند، أي: "إِضْلَالُ مَنْ يَشَاءُ اللَّهُ وهداية من يَشَاءُ اللَّهُ"٤٠ سيفضي إلى السبب الثاني وهو الخلل التركيبي؛ فاسم الشرط غير الظرف أو المضاف إلى اسم الشرط يقتضي ضميرا في جوابه يعود عليه٤١، وهذا غير متحقق في التقديرين (حذف مضاف-جعل (من) مفعول مقدم)؛ ففي الأول سيعود الضمير على المحذوف والتقدير: (إِضْلَالَ مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ أَيْ يُضْلِلِ الْإِضْلَالَ)، وهذا لا يصح. وعلى الثاني، ستَخْلُو جملة الجزاء من ضمير يعود على المضاف إلى اسم الشرط وذلك لا يجوز أيضا.٤٢

ثم ذكر أبو حيان فرضية أخرى بتقدير (مَنْ يَشَأِ اللَّهُ بِالْإِضْلَالِ)، وتضمين معنى (أراد) بـ (شاء)، ورده بأنه غير محفوظ عن العرب تعدية الفعل (شاء) بالباء؛ "وَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الشَّيْءِ فِي مَعْنَى الشَّيْءِ أَنْ يُعَدَّى تَعْدِيَتَهُ، بَلْ قَدْ يَخْتَلِفُ تَعْدِيَةُ اللَّفْظِ الْوَاحِدِ بِاخْتِلَافِ مُتَعَلَّقِهِ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: دَخَلْتُ الدَّارَ وَدَخَلْتُ فِي

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

غمَارِ النَّاس، وَلَا يَجُوزُ دَخَلْتُ غمَارَ النَّاس فَإِذَا كَانَ هَذَا وَارِدًا فِي الْفِعْلِ الْوَاحِدِ فَلَأَنْ يَكُونَ فِي الْفِعْلَيْنِ أَحْرَى"٤٣

وما ذهب إليه أبو حيان أولا هو المقبول من جهة التركيب، ويؤيده أن أهل البلاغة ذكروا أن هذا الموطن من المواطن التي يكثر فيها حذف المفعول به ليكون الكلام أكثر خفة واتساقا.٤٤

اتصال اللام بالمفعول به المقدم على فعله

قال تعالى: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الْأَلْوَاحَ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾[الأعراف: ١٥٤]

ذهب أبو حيان إلى أنَّ اللام في قوله تعالى: (لِرَبِّهِمْ) هي مقوّية لوصول الفعل (يَرْهَبُونَ) إلى مفعوله المقدم عليه، وقد ذهب إلى ذلك الزمخشري والعكبري وابن مالك وابن هشام والسيوطي.٤٥ غير أن هناك أقوالا أخر في هذه اللام ذكرها أبوحيان، وهي:

- قول الكوفيين أنها زائدة، وهو قريب مما ذهب إليه أبو حيان، وقد عبر عنها العكبري وابن مالك وابن هشام بهذه التسمية.
- إنها بمعنى لأجل، قال بذلك الأخفش.
- إنها مُتَعَلِّقَةٌ بِمَصْدَرٍ محذوف، أي: (الَّذِينَ هُمْ رَهْبَتُهُمْ لِرَبِّهِمْ) وقد قال بذلك المبرد، ولم يرتضه أبو حيان؛ لأن فيه حذف المصدر وإبقاء معموله، وهو غير جائز عند البصريين، كما أن هذا "التَّقْدِيرُ يُخْرِجُ الْكَلَامَ عَنِ الْفَصَاحَةِ".٤٦

وإلى مثل ذلك ذهب أبو حيان في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾[يوسف: ٤٣]؛ ويقول عنها: "وَاللَّامُ فِي الرُّؤْيَا مُقَوِّيَةٌ لِوُصُولِ الْفِعْلِ إِلَى مَفْعُولِهِ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ، فَلَوْ تَأَخَّرَ لَمْ يَحْسُنْ ذَلِكَ بِخِلَافِ اسْمِ الْفَاعِلِ فَإِنَّهُ لِضَعْفِهِ قَدْ تَقْوَى بِهَا فَتَقُولُ: زَيْدٌ ضَارِبٌ لِعُمَرَ وَفَصِيحًا"٤٧

ولن أتوقف عند هذه الآراء؛ فما يعنيني هنا رأي أبي حيان في اللام في هذه الآية.

أقول: إن القول بأن الفعل إذا تقدم عليه مفعوله فإنه يضعف، يحتاج إلى وقفة، فتقدم المفعول به على الفعل شائع في كلام العرب وفي القرآن الكريم، وذلك لقصد من المتحدث يتبينه السامع من سياق الجملة، كقوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[البقرة: ٥٧] وقوله تعالى: ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٦]، وقوله تعالى: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ (٣٠) ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾ [الحاقة: ٣٠، ٣١]... ، وغيره كثير، ونلاحظ أن هذا التقدم لو كان يضعف فعلا لما ورد في هذه الآيات، بل لو كان يضعف فعلا لأضف تلك الأفعال المتعدية إلى اثنين كما آية الحاقة السابقة!

ويبقى السؤال: هل لوجود هذه اللام من معنى في مثل هذه الجملة القرآنية؟ والجواب: نعم، فهي هناك –برأيي– للتأكيد، وقد أشار السيرافي إلى مثل هذا المعنى في هذه الآية في أحد الوجوه إذ يقول: "أن تكون اللام توكيدا، أدخلت على المفعول، كما قال الله عز وجل: (لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ) و (لِلرُّءْيا تَعْبُرُونَ) و(عَسى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ) والتأويل فيه كله: الذين هم لربهم يرهبون، والرؤيا تعبرون، وردفكم."٤٨ هذا فضلا عن مراعاة الفاصلة القرآنية في الآيتين اللتين ذكرنا.

حذف الجملة الفعلية ودلالة (قيل) عند أبي حيان

قال تعالى:﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النساء: ٢٥]

يرى أبو حيان أن هناك جملة فعلية محذوفة في هذه الآية عند قوله تعالى: (فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ)، والتقدير فَلْيَنْكِحْ أَمَةً ... ؛ وذلك لدلالة ما قبلها عليها. ٤٩

والرأي ما ذهب إليه أبو حيان وإن كان قائما على الحذف؛ فهو (الحذف) بدليل ما قبله ولا يحتاج إلى تمحل وكثرة تقديرات كما ذهب إليه العكبري إذ يرى أن في (من) في (فَمِنْ مَا) وجهين: الأول: زائدةٌ، وَالثَّانِي: لَيْسَتْ زَائِدَةً، والفعل مقدر، و(من) صفة له. ويزيد أبو حيان على رأيي العكبري بأقوال بلغت أربعة تنظر في تفسيره.٥٠

وقد ذكر أبو حيان جلَّ هذه التقديرات وقدمها بـ (قيل)، وأعتقد أن التركيب القرآني غني عنها كلها، وقد علّق على أحدها بقوله: "وَمِنْ أَغْرَبِ مَا سَطَّرُوهُ فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ وَنَقَلُوهُ عَنْ قَوْلِ الطَّبَرِيِّ: أَنَّ فَاعِلَ ذَلِكَ الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ هُوَ قَوْلُهُ: (بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ)، وَفِي الْكَلَامِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ. وَالتَّقْدِيرُ: وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَلْيَنْكِحْ

بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضِ الْفَتَيَات، وَهَذَا قَوْلٌ يُنَزَّهُ حَمْلُ كِتَابِ اللَّهِ عَلَيْهِ، لأَنَّهُ قَوْلٌ جَمَعَ الْجَهْلَ بِعِلْمِ النَّحْوِ وَعِلْمِ الْمَعَانِي، وَتَفْكِيكَ نَظْمِ الْقُرْآنِ عَنْ أُسْلُوبِهِ الْفَصِيحِ، فَلاَ يَنْبَغِي أَنْ يُسْطَرَ وَلاَ يُلْتَفَتَ إِلَيه."٥١

الخلاصة والتوصيات:

- ينظر أبو حيان إلى المعنى تماشيا مع ما يناسب تركيب الجملة الفعلية صناعة.
- لاتقوم الجملة مقام الفاعل ولا النائب عن الفاعل.
- الابتعاد عن إثقال المعنى بالتقديرات ترشيقا للجملة القرآنية.
- يستخدم أبو حيان لفظ (قيل) للدلالة –في الغالب– على عدم قبوله الرأي.
- الابتعاد عن التقدير عند وضوح المعنى.
- التضمين أولى من الحمل على الضرورة في الجملة الفعلية.
- النظر إلى أبعد من حدود الجملة الفعلية لتقدير المحذوف فيها تحريا للدقة في التقدير.
- لايضعف الفعل عند تقدم مفعوله عليه.
- لايكون المعنى واحدا في الجملة الفعلية عند تعاطف فعلين قريبين في المعنى.

هوامش البحث:

١ ابن السراج، الأصول في النحو، (١/ ٦٤).

٢ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، (١/ ٢٣٠).

٣ انظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (ص: ٤٩٢-٤٩٣).

٤ انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، (٢/ ٢٢٨)، وابن يعيش، شرح المفصل، (١/ ٢٠٢)، والأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، (٣٨٨/١)، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح،(١/ ٣٩٧).

٥ سيبويه، الكتاب، (١/ ١٢).

٦ انظر: ابن الوراق، علل النحو، (ص: ١٤١)، والزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، (ص: ٣١٩)، وابن الأنباري، أسرار العربية، (ص: ٣٩).

٧ ابن جني، سر صناعة الإعراب، (١/ ٢٣١).

٨ انظر: المصدر السابق، (١/ ٢٣١-٢٣٥)، وابن جني، الخصائص، (٢/ ٣٦٣).

٩ المبرد، المقتضب، (١/ ٨).

١٠ ابن جني، اللمع في العربية، (ص: ٣١).

١١ انظر: سيبويه، الكتاب، (٢٠/١). (٣٩/٢-٤٠). (٤٩٤/٣)، والمبرد، المقتضب،(١٤٦/٢)، و(٣٤٧/٣-٣٤٩)، و(٥٩/٤)، وابن السراج، الأصول في النحو، (٢/ ٢٢٨)، وابن الأنباري، أسرار العربية ، (ص: ٧٨)، وابن جني، اللمع في العربية، (ص: ٣١-٣٢)، وابن يعيش، شرح المفصل، (١/ ٢٠٣) (٩٤/٥-٩٥-١٠٣) (٨٧/٣)، وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (٤٦٨/١-٤٧٢-٤٧٣-٤٧٦)، وابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، (ص: ١٦٧-١٦٩-١٧١-١٧٩).عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، (ص: ٢٩٩).

١٢ أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، (٣٦٦/٢).

١٣ المصدر نفسه.

١٤ أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، (٣٦٦/٢).

١٥ انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن (١/ ٢٢٩-٢٣٠)، وابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، (١/ ١٢٩).

١٦ انظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، ط١، (٥٠٢/٤)، والنحاس، إعراب القرآن، ط١، (١٠١/٢)، والزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط٣، (٢٢٩/٢).

١٧ أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، ط١، (٥٠٢/٤)، وابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ط١، (٥٤٠/٢).

١٨ انظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، ط١، (٥٠٢/٤)، والزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط٣، (٢/ ٢٢٩))، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، د.ط، (٦٢٧/٢-٦٢٨)، والهمذاني، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، (٢١٧/٣).

١٩ انظر: المبرد، المقتضب، (١/ ٤٨)، و(٣/ ١٩٧)، و(٤/ ٣٥٨)، وابن السراج، الأصول في النحو، (٢/ ٦٨)، وابن جني، اللمع في العربية، (ص:

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

٣١- ص: ١٩٣)، وابن يعيش، شرح المفصل، (٥/ ٩٦)، وأبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، (٣/ ١٣٢٠)، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، (٦/ ١٧٣) .

٢٠ انظر: الفراء، معاني القرآن، (٢/ ١٩٥)، وأبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، (٣/ ١٣٢٠)، وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (ص: ٥٥٩).

٢١ انظر: أبو علي الفارسي، المسائل المشكلة، (ص ٢١٢-٢١٤)، و ابن يعيش، شرح المفصل، (٣/ ٤).

٢٢ أبو حيان، البحر المحيط في التفسير ، (٣٥١/٤)، وانظر: الأخفش، معاني القرآن، (٣٣١/١)، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه ، (٣٦١/٢)، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، (٢٢٣/٦).

٢٣ أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، (٣٥١/٤)، وانظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، (٥٨٤/١).

٢٤ انظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، (٤٢٥/٥).

٢٥ انظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، (٣٠٦/٥)، والزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، (٢/ ٤٦٨)، وابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (٣/ ٢٤٢).

٢٦ انظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، (٣٠٦/٥)، وسيبويه، الكتاب، (١١٠/٣)، وأبو علي الفارسي، المسائل الحلبيات، (ص: ٢٣٩-٢٤١)، والزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، (٢/ ٤٦٨)، وابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (٣/ ٢٤٢)، وأبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، (١٣٢٤/٣)، وابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، (ص: ٢١٧-٢١٨).

٢٧ انظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، (٥٥/٤)، والمبرد، المقتضب، (٣٤/٢)، وابن السراج، الأصول في النحو، (٢٦٤/١)، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه، (٢/ ٤٥٣)، وابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (٣/ ٤٥)، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (٨/ ١٦٣)، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، د.ط، (٢/ ٦٤٧).

٢٨ انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، (٦٤٧/٢)، وأبو حيان، البحر المحيط في التفسير، (٥٥/٤).

٢٩ أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، (٥٩٥/٧)

٣٠ انظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير ، (٥٩٥/٧)، والفراء، معاني القرآن (٣/ ٢٤)، والأخفش، معانى القرآن (٢/ ٥١١) ، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه (٤/ ٣٩٩-٤٠٠)، والنحاس، إعراب القرآن، (٤/ ٥٦)، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن (٢/ ١١٣٢-١١٣٣).

٣١ انظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، (٣٣٢/٤)، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، (١/ ٥٨٠).

٣٢ انظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، (٣٣٢/٤)، والزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، (٢/ ١٢٢).

٣٣ انظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، ط١، (٣٣٢/٤)، و العكبري، التبيان في إعراب القرآن، د.ط، (١/ ٥٨٠).

٣٤ أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، (٢٧٦/٤).

٣٥أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، (٢٧٦/٤)، وانظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، (٣٢٤/٢).

٣٦ انظر: الفراء، معاني القرآن، (١/ ٣٧٥)، والأخفش، معاني القرآن، (١/ ٣٢١)، والنحاس، إعراب القرآن، (٤٦/٢-٤٧)، و ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، (٦/ ٦٩)، ومكي، مشكل إعراب القرآن، (١/ ٢٨٤)، وابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، (٢/ ١٤٨-١٤٩)، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (٧/ ١٧٤)، وابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز١، (٢/ ٣٨٠)، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، (١/ ٥٥٩)،و ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (ص: ٧٥١).

٣٧ أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، (٨/ ٤١).

٣٨ أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، (٢٧٦/٤).

٣٩ أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، (١٢٨/٤).

٤٠ المصدر نفسه.

٤١أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، (١٨٨٧/٤)

٤٢ أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، (١٢٨/٤).

٤٣ المصدر نفسه.

٤٤ الإيضاح في علوم البلاغة (٢/ ١٥٤)

٤٥ انظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، (٣٩٢/٤)، والزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، (٢/ ١٦٣)، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، (٢/ ٧٣٣)، وابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، (٣/ ١٤٨)، وأبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، (٤/ ١٧٠٩)، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، (١١/ ١٨٠)، وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (ص: ٢٨٦)، والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، (٢/ ٤٥٥).

٤٦ أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، (٣٩٢/٤)، وانظر: الأخفش، معاني القرآن، (١/ ٣٣٩)، و ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، (ص: ١٥٧)، والمبرد، المقتضب، (٢/ ٣٧)، والمبرد، الكامل في اللغة والأدب، (٣/ ٧٣)، ، والنحاس، إعراب القرآن، (٢/ ٧٤)، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (٧/ ٢٩٣)، والعكبري، إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، (١/ ٢٨٦)، وابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، (٣/ ١٤٨)، وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (ص: ٢٨٦).

٤٧ أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، (٣١١/٥).

٤٨ السيرافي، شرح كتاب سيبويه، (٣/ ٣٩٦-٣٩٧).

٤٩ انظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، (٢٣١/٣)، والنحاس، إعراب القرآن، (١/ ٢٠٨)، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (٥/ ١٣٩).

٥٠انظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، (٢٣٠/٣-٢٣١)

٥١ أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، (٢٣١/٣)، وانظر: الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، (٨/ ١٩١).

المصادر والمراجع:

- ابن الحاجب، أبو عمرو، أمالي ابن الحاجب، ت: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل – بيروت، ١٩٨٩.
- ابن السراج، أبو بكر، الأصول في النحو، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، د.ط.
- ابن الوراق، أبو الحسن، علل النحو، ت: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، ط١، ١٩٩٩.
- ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، الهيئة المصرية للكتاب، ط٤.
- ابن جني، أبو الفتح، اللمع في العربية، ت: فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت
- ابن جني، أبو الفتح، سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط١، ٢٠٠٠.
- ابن عطية، أبو محمد، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ت: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، ط ٢٠، ١٩٨٠.
- ابن مالك، جمال الدين، شرح تسهيل الفوائد، ت: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، ط١، ١٩٩٠.
- ابن يعيش، موفق الدين شرح المفصل للزمخشري ، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠١.
- الأخفش، أبو الحسن، معاني القرآن، ت: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠ .
- الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ط١، ٢٠٠٠.
- الأشموني، أبو الحسن، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٨.
- الأنباري، أسرار العربية دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٩٩٩.
- الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ت: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٨.
- الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، ت: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٣.

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

- الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ت: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط١.
- الأنصاري، ابن هشام مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت: د. مازن المبارك - محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط٦، ١٩٨٥.
- الأنصاري، ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ت: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.
- الدينوري، ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ت: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- الزجاج، أبو إسحاق، معاني القرآن وإعرابه، ت: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط١، ١٩٨٨.
- الزمخشري، جار الله، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي – بيروت، ط٣.
- الزمخشري، جار الله، المفصل في صنعة الإعراب، ت: د. علي بو ملحم مكتبة الهلال – بيروت، ط١، ١٩٩٣.
- الطبري، أبو جعفر، جامع البيان في تأويل القرآن، ت: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٠.
- العكبري، أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن، ت: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- العكبري، أبو البقاء، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط١، ١٩٧.
- الفارسي، أبو علي، المسائل المشكلة، قرأه وعلق عليه: د. يحيى مراد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠٠٣.
- الفراء، أبو زكريا، معاني القرآن، ت: المحقق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط١.
- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ت: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط٢، ١٩٦٤.
- المبرد، أبو العباس، الكامل في اللغة والأدب، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ط٣، ١٩٩٧.
- المبرد، أبو العباس، المقتضب، المبرد، ت: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت.
- النحاس، أبوجعفر، إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ط١.
- الهمذاني، المنتجب، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ت: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٦.
- سيبويه، عمرو بن قنبر، الكتاب، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨.
- عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٩٩٧.

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2